اقتصاد

تهديد معاشات 3,5 ملايين جزائري

الجزائر ـ **حمزة كحال**

تسيطر أزمة مالية حادة على الصندوق الوطني الجزائري للتقاعد والتي بدأت سنة 2015، وبات قاب قوسين من الإفلاس، ما دفع بالحكومة للبحث عن حل سريع لإنقاذه، عقب تسجيله لعجز للسنة الخامسة على التوالي. وحسب الأرقام التي حصلت عليها «العربي الجديد»، تمَّ تسجيل ما مجموعه 3,5 ملايين مستفيد من استحقاقات التقاعد حاليا، في حين يبلغ عدد حالات التقاعد الجديدة سنويا 50 ألفاً، وهو أقل بكثير مما تمَّ تسجيله قبل سنة 2018.

وحسب الأرقام ذاتها، فإن نفقات صندوق التقاعد تبلغ 1200 مليار دينار (9,3 مليارات دولار)، مقابل إيرادات لا تتجاوز 500 مليار دينار سنويا. وكشفت موازنة الجزائر لسنة 2021، عن تسجيل صندوق التقاعد عجزاً بلغ 5,2 مليارات دولار. وستضطر الحكومة، السنة المقبلة، لاقتراض 3,8 مليارات دولار من الصندوق الوطني للاستثمار، للعام الثاني على التوالي، لسد العجز، بعدما اضطرت لاقتراض المبلغ ذاته خلال السنة الحالية لضمان معاشات متقاعدي الجزائر.

وأعلنت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، في مايو/ أيار الماضي، عن رفع معاشات التقاعد بمعدل يراوح بين 2 و7 في المائة، وذلك بالاعتماد على حجم المعاش. وبلغت كلفة العملية ما يُعادل 170 مليون دولار.

وفي السياق، كشف هواري تيغرسي، عضو لجنة الشؤون المالية والميزانية في البرلمان، أن «وزير العمل والضمان الاجتماعي الهاشمي جعبوب قدم للنواب تطمينات بأن الحكومة ستقترض من صندوق الاستثمار لتغطية عجز صندوق التقاعد، السنة المقبلة»، معترفا بعجز الحكومة عن ايجاد الحلول. وأضاف النائب تيغرسي لـ«العربي الجديد»، أن «هذا الدعم ما هو إلا حل ظرفي ولن يخلص الصندوق الوطني للتقاعد من مشكلاته المزمنة، لا سيَّما عند الأخذ بالاعتبار التركيبة الديموغرافية في البلاد، والتبعية الكبيرة للنفط الذي يعد المغذي الرئيس للصندوق، ولن تستمر تلك الحلول مع انهيار أسعار النفط في المستقبل».

وكانت الحكومة الجزائرية قد أقرت تعديلا على نظام التقاعد سنة 2017، لخفض كتلة المعاشات، بإلغاء التقاعد المُسبق الذي يعطي لأي شخص عمل في المجموع 32 عاماً، حق التقاعد من دون انتظار السن القانونية لذلك، والمحدد بستين عاماً، وأبقت الحكومة على شرط بلوغ العامل سن 60 سنة بالنسبة للرجال و55 سنة للمرأة على الأقل، لكي يستفيد من التقاعد.

ورأى النقابي والمختص في قانون العمل نور الدين بوضربة أن «أزمة صندوق التقاعد ليست وليدة اليوم، بل هي نتيجة تراكم نتائج سوء التسيير والاعتماد المفرط على عائدات النفط، لذا يجب مراجعة نظام العمل، من خلال تشديد الرقابة على التصريح بالعمال وكبح الاقتصاد الموازي الذي يشغل الملايين من الجزائريين».

وأضاف، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «اللافت هو تلقي مسؤولين جزائريين معاشاتهم من صندوق الإطارات الممول من صندوق التقاعد، وهذا إجحاف في حق العمال، لأن نسب الاشتراك تكون غير متساوية من حيث السنوات، فمثلا الوزير والنائب بعد 10 سنوات عمل يحق له تقاضي معاش 100 في المائة، فيما يضطر العامل لبلوغ سن الـ60 لتلقي معاش كامل».

(فينسينت جانينك/ فرانس برس)

لوفتهانزا تستعد لشتاء «صعب»

سجلت شركة الطيران الألمانية لوفتهانزا الخميس خسائر صافية في الفصل الثالث بلغت ملياري يورو، في وقت تستعد لشتاء «صعب» وسط تدابير إغلاق للحد من تفشي فيروس كورونا المستجد. وقالت أكبر شركة طيران في أوروبا إنها ستسير كحد أقصى، 25 في المائة من طاقتها الطبيعية من تشرين الأول/أكتوبر لغاية كانون الأول/ديسمبر، وتتوقع نزف 350 مليون يورو (410,9 ملايين دولار) نقدا في الشهر. وقال المدير التنفيذي كارستن سبور في بيان «نحن الآن في مطلع شتاء سيكون صعبا ويمثل تحديات لقطاعنا». وبعدما تدهورت عائداتها في الموجة الأولى من كوفيد-19، تلقت الشركة في حزيران/يونيو دعما من الدولة الألمانية بمبلغ 9 مليارات يورو من السيولة لقاء 25 في المائة من الأسهم.

أخبار

تعثّر الاقتصاد البريطاني بسبب كورونا

قال بنك إنكلترا المركزي الخميس إن الاقتصاد لن يصل إلى حجمه قبل الجائحة حتى الربع الأول من 2022، ليمدّ الفترة التي يتوقعها لمدى سرعة عودة الإنتاج إلى مستوى الربع الرابع من 2019. وشرح بنك إنكلترا: «وفق التوقع

الأساسي للجنة السياسة النقدية، لن يتخطى الناتج المحلي الإجمالي مستواه في الربع الرابع من 2019 حتى الربع الأول من 2022»، وذلك بعد أن قال في السابق إنه سيعود لذلك المستوى في 2021.

تركيا تعلن بدء التنقيب في بئر للغاز

أكد وزير الطاقة التركي فاتح دونميز، الخميس، أن أنقرة بدأت التنقيب في بئر ثانية في حقل غاز طبيعي بالبحر الأسود، حيث حققت أكبر اكتشافاتها على الإطلاق في وقت سابق هذا العام. وقالت تركيا الشهر الماضي إنها اكتشفت 450 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في حقل سكاريا الذي يبعد نحو 100 ميل بحري شمالي الساحل التركي. ويعد هذا أحد أكبر اكتشافات الغاز في العالم هذا العام. وقال دونميز على تويتر إن سفينة التنقيب الفاتح، تعمل الآن في البئر الثانية توركالي-1، وأضاف أن التنقيب سيستمر 75 يوما.

جزيرة يونانية تتحول للمركبات الكهربائية

وقّعت اليونان عقد تعاون مع شركة «فولكسفاغن» الألمانية للسيارات بهدف التخلص من السيارات المسببة للتلوث في جزيرة أستيباليا في بحر إيجه لصالح السيارات الكهربائية لتعزيز السياحة المستدامة. وسكان الجزيرة البالغ عددهم 1300 نسمة وشركاتها سيستفيدون من الحوافز التي تقدمها الحكومة اليونانية للتخلص من السيارات العاملة بالبنزين والديزل وستقدم «فولكسفاغن» سيارات كهربائية بأسعار منخفضة. وأوضحت الشركة الألمانية أن هذا المشروع يهدف إلى إعادة ابتكار نظام النقل بالجزيرة.

السعودية تخفض أسعار الخام إلى آسيا

أظهرت وثيقة الخميس أن منتج النفط الحكومي السعودي أرامكو خفض سعر البيع الرسمي للخام العربي الخفيف إلى آسيا في ديسمبر/ كانون الأول 0,1 دولار للبرميل، ليتحدد عند خصم 0,5 دولار للبرميل مقابل متوسط سعر خامي عمان ودبي. وحددت الشركة سعر البيع الرسمي للخام العربي الخفيف إلى شمال غربي أوروبا عند خصم 1,4 دولار للبرميل فوق برنت في بورصة إنتركونتيننتال، بزيادة 0,6 دولار للبرميل عن نوفمبر/ تشرين الثاني.

الأسد يعزو الأزمة إلى احتجاز أموال سورية في لبنان

دمشق ـ **العربي الجديد**

قال الرئيس السوري بشار الأسد إن ودائع بمليارات الدولارات لسوريين محتجزة في القطاع المالي اللبناني بعد أزمة مالية كبيرة، هي سبب رئيسي وراء الأزمة الاقتصادية السورية المتفاقمة. وتفرض البنوك اللبنانية، التي تخشى نزوح رؤوس الأموال وتصارع أزمة حادة في العملات الصعبة، ضوابط صارمة على السحب وعلى تحويل الأموال للخارج منذ العام الماضي، الأمر الذي أثار غضب المودعين المحليين والأجانب العاجزين عن الوصول إلى مدخراتهم. وشرح الأسد أن ما بين 20 مليار دولار و42 مليار دولار من الودائع ربما فقدت في القطاع المصرفي اللبناني الذي كان نشطا، حيث كانت لديه ودائع بالعملة الصعبة تزيد عن 170 مليار دولار. وأضاف «هذا الرقم بالنسبة لاقتصاد سورية رقم مخيف».

ويقول رجال أعمال سوريون لوكالة «رويترز» إن الضوابط الصارمة التي يفرضها لبنان على السحب حجزت مئات ملايين الدولارات التي كانت تستخدم لاستيراد السلع الأساسية من نفط وبضائع إلى سورية. كما يقول مصرفيون ورجال أعمال إن الكثير من شركات الواجهة السورية كانت تلتف على العقوبات الغربية باستخدام النظام المصرفي اللبناني لاستيراد البضائع غير المسموح بها إلى سورية من خلال الحدود البرية بين البلدين.

وأدرجت وزارة الخزانة الأميركية العشرات من هذه الشركات على القائمة السوداء. وقال الأسد إن الأعباء الاقتصادية الحالية ليس سببها قانون قيصر، وهو من أقسى العقوبات الأميركية التي تفرض على دمشق إلى الآن والذي بدأ سريانه في يونيو/ حزيران الماضي. وتابع قائلا «الأزمة الحالية بدأت قبل قانون قيصر وبدأت بعد الحصار بسنوات.. هي الأموال التي راحت في البنوك اللبنانية». وتنحي السلطات السورية باللائمة على العقوبات الغربية في الصعوبات الواسعة النطاق التي يواجهها المواطنون العاديون، حيث أدى انهيار العملة منذ بداية العام إلى ارتفاع الأسعار ومعاناة المواطنين من أجل الحصول على الخبز والإمدادات الأساسية، خاصة المحروقات والمواد الغذائية الأساسية. وواجهت الحكومة في الشهر الماضي نقصا حادا في الوقود وأجبرت على رفع أسعار الخبز مع تقلص مخزون القمح، وهو ما يفاقم حالة السخط بين السكان المرهقين من حرب مستمرة منذ عشر سنوات.

مصارف

التدقيق الجنائي بحسابات مصرف لبنان: خلافات تنتهي بتمديده

دخل ملف التدقيق الجنائي بحسابات مصرف لبنان منعطفاً جديداً مع تمديد موعد تسليم البيانات، بعد امتناع حاكم المصرف عن التجاوب مع شركة التدقيق

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

دخل ملف التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان المركزي مرحلة صعبة، في ظلّ امتناع حاكم البنك المركزي رياض سلامة عن تسليم كافة البيانات لشركة «الفاريز آند مارسال» المكلفة بعملية التدقيق الجنائي، من بوابة السريّة المصرفيّة وقانون النقد والتسليف.

وعلى وقع الخلافات، أعلن وزير المالية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية غازي وزني، الخميس، تمديداً لمدة ثلاثة أشهر للموعد النهائي لتقديم كامل البيانات المطلوبة لتدقيق جنائي بشأن البنك المركزي، حيث حجب الأخير معلومات مطلوبة من الشركة للبدء في التدقيق، وهو مطلب أساسي للحصول على مساعدات مالية خارجية، لمساعدة لبنان في مواجهة الانهيار المالي.

وجاء تصريح وزني بعدما عقد الرئيس اللبناني ميشال عون اجتماعاً في قصر بعبدا الجمهوري معه بحضور حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ورئيس فريق التدقيق الجنائي من شركة «الفاريز آند مارسال» جميس دانيال.

وأكد الرئيس عون ضرورة التزام الحكومة إجراء التدقيق الجنائي المالي في حسابات مصرف لبنان، وأهمية هذه الخطوة في مجال الإصلاحات الضرورية لمعالجة الأوضاع المالية والاقتصادية في البلاد.

و«لم يسلّم البنك المركزي شركة التدقيق سوى 42 في المائة فقط من الملفات»، وفق ما أكد رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب. وحذّر الأخير من محاولة الإطاحة بالتدقيق الجنائي، لمنع اللبنانيين من معرفة حقيقة خلفيات اختفاء ودائعهم، وأسباب الانهيار المالي والتلاعب المدروس بسعر العملة الوطنية. وقال «المطلوب اليوم هو أن يبادر مصرف لبنان إلى تسليم شركة التدقيق الجنائي المستندات والمعلومات التي تطلبها، كي ينطلق التدقيق لكشف الوقائع المالية وأسباب هذا الانهيار»، معتبراً أن «أي محاولة لعرقلة التدقيق الجنائي هي شراكة في المسؤولية عن التسبّب بمعاناة اللبنانيين على المستويات المالية والاقتصادية والمعيشية».

وينصّ العقد مع شركة التدقيق على تسليم مصرف لبنان للشركة المستندات والمعلومات التي طلبتها، لإطلاق ورشة التدقيق الجنائي.

ويقول المحامي هيثم عزو، لـ«العربي الجديد»، إن التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان يهدف الى فحص جميع المعاملات المالية للمصرف المركزي، عبر تمحيص البيانات والمعلومات والمستندات المتعلقة بها، وذلك لمعرفة ما إذا كان يوجد بشأنها هدر وفساد مالي، ولا سيما في ضوء الخسائر الكبيرة اللاحقة بالمصرف المركزي، والتي قُدّرت بستين مليار دولار أميركي، بحسب ما جاء في الخطة الإصلاحية للحكومة المستقيلة.

ويشير إلى أنه لهذه العلة وبسبب اعتبارات الاستقامة والشفافية يقتضي لزاماً تزويد حاكم مصرف لبنان شركة «الفاريز آند مارسال»، بكلّ المستندات والبيانات المطلوبة للتمكن من حُسن قيامها بمهامها التي أوكلتها بها الحكومة اللبنانية، عبر وزارة المالية، وخصوصاً أنّ إحجامه عن تزويدها بمستندات أساسية واقتصاره فقط على تزويدها ببعض البيانات يحولان بالتأكيد دون وصولها إلى كشف حقيقة الخسارة الكبيرة التي تعرّض لها المصرف المركزي ولعقودٍ من الزمن».

ويلفت المحامي عزو إلى أن حاكم المصرف المركزي برّر إحجامه المشار اليه بذرائع واهية، مالها السرية المصرفية التي تحول دون ذلك على حد زعمه، ولكن يُرَد على هذه المزاعم الواهية بحجج قانونية تنقضها كلياً، تتمثل أولاً، بأن السرية الملحوظة بالقانون اللبناني لا تسري على حسابات الدولة ومصرف لبنان ولا تتناول المال العام، وخاصة أنّ الدولة نفسها هي من طلبت التحقيق في هذه الحسابات، بمعنى أنّها رفعت ضمناً السرية المصرفية عنها، وخاصة أن هذه الأموال المودعة في حسابات المصرف المركزي هي أصلاً مكشوفة وغير سرية عملاً بقانون حق الوصول إلى المعلومات.

ويضيف أن السرية المصرفية تشمل فقط أسماء الأشخاص لا حساباتهم، علاوةً على ذلك، يُرجّح دوماً في لعبة المفاضلة بين القواعد القانونية، تطبيق النصوص ذات النفع العام، والتي تتعلق بالانتظام العام على القواعد ذات النفع الخاص والتي تتعلق بالأفراد، وخاصة أنّ قانون أصول المحاكمات الجزائية قد أوجب على كل شخص شاهد جريمة أو علم بها، أن يُخبر السلطات القضائية المختصة بها تحت طائلة الملاحقة الجزائية، وهو بالتالي ما لا يمكن نسفه بذريعة السرية المصرفية، وخصوصاً متى ما كان الجرم واقعاً على مال عام والذي هو فوق كل اعتبار».

كما تقتضي الإشارة أيضاً، بحسب المحامي عزو، إلى أنّ السرية المصرفية، لا تعني حجب أو كتمان الجريمة المصرفية، وخاصة أنّه بحال أقدم مسؤولون في المصرف، على ارتكاب جرائم فإنّ أفعالهم تقع تحت قانون العقوبات، ناهيك عن كون السرية تبقى محصورة بقيود الدفاتر والمعلومات المتعلقة بالزبائن، من دون الجرائم التي يرتكبها المصرف في ممارساته المصرفية، إذ إن قانون السرية المصرفية قصد حماية المعلومات المتعلقة بالزبائن دون المرتبطة بالمصرف ذاته، وهو ما يؤدي إلى سقوط موجب السرية المصرفية، أمام موجب الإبلاغ عن الجريمة.

> لم يسلّم البنك المركزي سوى 42% فقط من البيانات

ويؤكد المحامي هيثم عزّو بأنّ «إحجام حاكم المصرف المركزي عن تزويد شركة التدقيق المالي الجنائي بالمستندات المطلوبة قد يدفع بهذه الشركة إلى الاعتذار عن إكمال المهمة موضوع العقد المبرم بينها وبين الدولة اللبنانية، ما يُشكّل قرينة دامغة عليه بتوَرطه في هدر المال العام في ظل انعدام شفافيته، وإحجامه عن التعاون الجدي المطلوب مع الشركة المولجة بالتدقيق في حسابات المصرف الذي يرأسه.

من جهتها، غرّدت وزيرة العدل في حكومة تصريف الأعمال ماري كلود نجم، على حسابها عبر «تويتر» قبيل وصول فريق الشركة، قائلة، إنّ القوانين القائمة تسمح بالتدقيق المالي الجنائي، أما السمسرات القائمة فلا تسمح به، وهذه هي المعادلة، وما عدا ذلك «كلام بكلام». داعية، أعضاء المجلس المركزي في مصرف لبنان الى تحكيم ضمائرهم والتزام القانون وهم يتحمّلون المسؤولية أمام الحكومة والشعب والتاريخ.

من جانبه، قال رئيس لجنة المال والموازنة النائب إبراهيم كنعان، إن العقد مع شركة التدقيق الجنائي غير قابل للتنفيذ، وأضاف في تصريح: «سألنا ممثلي مصرف لبنان عن هذا الملف وتبيّن لنا أنه، ومنذ اليوم الأول، كان معروفاً لدى الجميع، أن هذا العقد الموقع مع «الفاريز»، يخضع للقوانين اللبنانية، التي لا تتيح للشركة إمكانية الدخول إلى كل الحسابات، بسبب السرية المصرفية».

وسأل كنعان «كيف يوقّع عقد بقيمة مليوني دولار من دون الأخذ بالاعتبار أنه وفي غياب تعديل قانون النقد والتسليف، لا يوجد إمكانية لإتمام مهام التدقيق الجنائي. وكان من المفترض على من يريد فتح الطريق أمام التدقيق الجنائي أن لا يوقّع عقداً من هذا النوع، ويخسّر الدولة مالياً، ولا يرفع آمال اللبنانيين بمزايدات إعلامية حول إنجاز التدقيق». وتابع: «هل يجوز التسلية بمسألة من هذا النوع؟ إذ إن النتيجة مطلوبة من خلال التشريع الجدّي والعقود الجدّية والنظرة الموضوعية إلى واقع الأزمة اللبنانية، استعادة الثقة ليعود اللبناني ويتعاطى بالشكل المطلوب مع دولته ومصارفه والمصرف المركزي».

خلال تحرك سابق أمام مصرف لبنان (نور عصرو/ فرانس برس)

تبريرات من «المركزي»

أصدر مصرف لبنان، مساء الاربعاء، بيانا قال فيه انه سلم كامل حساباته الى وزير المال. واضاف انه بالنسبة الى حسابات الدولة فيمكن لها طلب كشف مفصل عن كامل حساباتها، وتاليا تسليمها الى الجهات التي ترى انه من المناسب اطلاعها عليها، الامر الذي يجنب مصرف لبنان مخالفة قوانين السرية الملزمة قانونا والتي تترتب عن مخالفتها عواقب جزائية، لافتا الى ان مصرف لبنان متعاقد مع شركتين عالميتين للتدقيق الخارجي منذ 1994.

اسواق

رفع سعر الرغيف يزيد أعباء أهالي أعزاز

يواجه اهالي أعزاز مشكلة معيشية جديدة تتمثل بارتفاع سعر ربطة الخبز، بعدما قرر المجلس المحلي خفض زنتها 300 غرام، ما رفع كلفة الغذاء

ريان محمد

يشكو أهالي منطقة أعزاز، في ريف حلب في سورية، من مخاوف فقدانهم رغيف خبزهم، الذي تحول في ظل ازدياد مستوى الفقر إلى المادة الرئيسية في وجباتهم اليومية، وقرر المجلس المحلي أخيراً خفض زنة ربطة الخبز من 800 غرام إلى 500 غرام، في حين تم الإبقاء على سعرها البالغ ليرة تركية واحدة، الأمر الذي زاد من الأعباء المعيشية اليومية.

ويعيش في أعزاز نحو 200 ألف شخص، منهم حوالى 145 ألف نازح من مناطق سورية مختلفة، يعاني معظمهم من أوضاع إنسانية غاية في الصعوبة، جراء ضعف الأجور وقلة فرص العمل وارتفاع الأسعار.

وقد تضاعفت الكلفة المادية التي كان يرصدها حسام جابر (57 عاماً)، للحصول على خبز يومه، كما قال في حديثه مع «العربي الجديد»، مضيفاً «نحن نعتمد على الخبز بشكل شبه دائم، فهو من أرخص المواد الغذائية التي يمكن لها أن تسد رمقنا، أما اليوم حتى هذه المادة تتعرض للتلاعب بالوزن والسعر».

وأضاف «نحن في الأسرة 6 أشخاص بالغون، على الوجبة يريد الواحد منا رغيف خبز على الأقل، لذلك كنت أشتري ربطتي خبز، اليوم بعد تخفيض وزن الربطة أصبحت بحاجة إلى أربع ربطات خبز، أي أربع ليرات يومياً، في حين يوميتي 20 ليرة تركية، فكيف سأستطيع تأمين بقية احتياجاتي اليومية إذا كان جزء كبير من أجري يذهب ثمناً للخبز، وهو الأقل كلفة بالنسبة للاحتياجات الأخرى؟».

من جانبه، قال المواطن نادر مرعنازي، في حديث مع «العربي الجديد»: «قد تكون ميزة أعزاز منذ عام 2012، أن الخبز متوفر كمادة ضمن الأفران والأسواق، إلا أن انخفاض القيمة الشرائية لليرة التركية اليوم، وهي العملة المتداولة في المنطقة، وانخفاض قيمة صرفها أمام الدولار أثر على مسألة الدعم المقدم للطحين، وبالتالي توقف الدعم لإعادة تقييمه».

وأضاف «بالمقابل الأهالي، وخاصة النازحين، يعيشون في ظل أوضاع إنسانية مأساوية»، مبيناً أن «غالبية الأهالي يتسلمون أجورهم بالليرة التركية التي بدأت تفقد قيمتها الشرائية، وبالتالي أصبحت الأسعار ترتفع، في حين أن الحجز عن تأمين الطعام اليومي لغالبية الأسر في المنطقة يزداد».

بدوره، قال عضو المكتب الإعلامي في المجلس المحلي لمدينة أعزاز، في حديث مع «العربي الجديد»: «كان مجلس أعزاز يقدم عبر فرنين للخبز، خبزاً مدعوماً، هو عبارة عن 11 رغيفاً بوزن 800 غرام بسعر ليرة تركية واحدة، وكان الدعم المقدم عبر منظمة تركية تدعم الخبز والطحين، لكن بعدما توقف الدعم أخيراً، ووسط عدم قدرة المجلس على تحمل تقديم الدعم لأكثر من 15 يوماً جراء الكلفة الكبيرة، قرر المجلس تخفيض وزن الربطة إلى 500 غرام، على أمل أن يكون توقف الدعم أمراً مؤقتاً وأن يعود تضاعفت عقب رفع الدعم، بسبب ارتفاع أسعار الطحين». وحول أسباب توقف الدعم، أعرب عن اعتقاده بأن تكون الأسباب «إما بسبب الجرذة السنوية أو ما شابه ذلك، أو تحديد مخصصات ودعم جديد للمنطقة، كما أن هناك وعودا بأن يعود الدعم خلال فترة قصيرة».

ارتفاع كلفة الرغيف على الأسر (ميغيل مادينا/ فرانس برس)

مالية عامة

العراق يتجه للاقتراض لدفع الرواتب

بغداد ـ **عمار حميد**

تعقد الحكومة العراقية آمالاً واسعة على ارتفاع أسعار النفط العالمي مرة أخرى بشكل يخفف من حدة الأزمة المالية التي تعصف بالبلاد. إلا أن مسؤولين ماليين وأعضاء في البرلمان يحذّرون من أن العراق قد يمر بمرحلة عجز كلي عن سداد مرتبات الموظفين والمتقاعدين والقيام بالمشاريع التشغيلية المهمة، معتبرين أن البحث عن آلية تقشف جديدة وتخفيض في النفقات يبدو الحل الأفضل للدولة في الوقت الحالي.

والأسبوع الماضي قالت وزارة المالية العراقية في بيان لها إن الإيرادات الحالية للحكومة في ظل انخفاض أسعار النفط والتزام العراق بقرارات أوبك المتعلقة بتخفيض الإنتاج النفطي، غير كافية لمواجهة النفقات الجارية للحكومة في الوقت الحالي، حيث تنقص عائدات النفط الشهرية عن 50 في المائة من النفقات الجارية للحكومة، متوقعة أن يستمر هذا الوضع في المستقبل القريب. بالمقابل أكد المتحدث باسم الحكومة، أحمد الملا طلال أن انخفاض إيرادات الدولة في الأشهر الماضية جعلها غير كافية لسداد مرتبات الموظفين والتزاماتها الملحة الأخرى. وعلى هذا الأساس، طلبت الحكومة من البرلمان سلطة اقتراض إضافية لسد فجوة التمويل حتى عرض موازنة 2021.

مسؤول مالي رفيع في وزارة المالية كشف في حديث مع «العربي الجديد»، أن حجم الإيرادات المالية لدى الحكومة من النفط وحده بلغ في شهر أكتوبر/ تشرين الأول نحو 4 تريليونات دينار (نحو 3,4 مليارات دولار) أما الإيرادات الأخرى فلم تصل إلى أكثر من 600 مليار دينار (نحو 480 مليون دولار). وأضاف أنه رغم التحسن في موارد الدولة غير النفطية نتيجة السيطرة على الموانئ والمنافذ الحدودية، لكن ما زال جانب كبير يذهب إلى جهات متنفذة أبرزها الفصائل المسلحة وأحزاب نافذة، كاشفاً أيضا عن وجود عدد كبير من الأسماء الوهمية في هيئة الحشد الشعبي تتسلم مرتبات وتذهب لزعماء فصائل. وهذه المبالغ تقدر بملايين الدولارات شهرياً.

وشرح المصدر أن «الحكومة العراقية تمر بأزمة مالية كبيرة تُعد الأصعب منذ عام 2003، وهي نتاج عملية هدر وفساد وسوء تخطيط للحكومات الماضية يتحمل الجزء الأعظم منها كل من المالكي وعبد المهدي»، في إشارة إلى رئيسي الوزراء الأسبقين نوري المالكي 2006. 2014 وعادل عبد المهدي 2018 . 2019. وأشار إلى «وجود اتفاق شبه مبدئي بين الحكومة والبرلمان على منح الأخير الضوء الأخضر للحكومة باقتراض 10 تريليونات دينار (نحو 8 مليارات دولار) لتأمين رواتب الموظفين باعتبارها التحدي الأصعب للحكومة العراقية في الفترة الحالية».

النائبة في البرلمان العراقي، نجيبة النجيب قالت في حديث مع «العربي الجديد»، إن حجم الإيرادات التي يعلن عنها من قبل الحكومة العراقية أقل بكثير من حجم النفقات». وأضافت أن «جميع هذه الإيرادات غير كافية لتغطية ما تنفقه الدولة شهرياً على المرتبات وما يتعلق بالتزامات الحكومة التشغيلية الأخرى، وأيضا تسديد ديون الكويت وتغطية الديون الأخرى»، مبينة أن «رواتب الموظفين وحدها تكلف الدولة نحو 6 تريليونات دينار عراقي للشهر الواحد». وأشارت إلى أن «الحكومة قدمت طلباً للبرلمان للموافقة على اقتراض مبلغ قيمته 43 تريليون دينار عراقي، لكن البرلمان العراقي رفض التصويت عليه معتبراً هذا المبلغ مبالغاً فيه».

وتابعت نجيب حديثها قائلة إن «البرلمان العراقي، حتى وإن تمكنت الحكومة من تأمين رواتب الموظفين حالياً، سيكون مضطراً إلى التصويت على قانون الاقتراض مرة أخرى لصعوبة تأمين النفقات الشهرية للأشهر المقبلة».

ويدورها قالت الخبيرة الاقتصادية سلام سميسم في حديث مع «العربي الجديد» إن «إيرادات الحكومة العراقية كبيرة جداً، لكن لا أحد يعلم أين تذهب بسبب استشراء الفساد في مؤسسات الدولة، متسائلة أين تذهب كل من إيرادات المنافذ الحدودية والضرائب وإيرادات دوائر المرور العامة وعقارات الدولة. وأضافت أن «الكثير من إيرادات الدولة تنفق على الفضائيين (موظفين وهميين) ومزدوجي الرواتب»، مشيرة إلى أن أكثر من 250 ألف فضائي يتقاضون رواتب من الدولة، بالإضافة إلى وجود الآلاف من مزدوجي الرواتب». وتدفع الحكومة العراقية رواتب أكثر من 6 ملايين شخص، تُقدر مرتباتهم سنوياً بنحو 62 مليار دولار.

مقابلة

اجراها **اسامة سعد الدين**

اكد المدير التنفيذي لإدارة الخدمات الاستشارية وحاضنات الاعمال في بنك قطر للتنمية، إبراهيم عبدالعزيز المناعي، ان قطر فتحت أبوابها امام الشركات الناشئة التي تعتمد التقنيات المالية

إبراهيم المناعي

«كورونا» سرّع في تبني التكنولوجيا المالية في قطر

قطر تفتح أبوابها للتقنيات المالية ومساعدة المبادرين

■ ما هو مركز قطر للتكنولوجيا المالية؟

أطلق مركز قطر للتكنولوجيا المالية من قبل بنك قطر للتنمية في مايو/ أيار 2018، وذلك بدعم من مصرف قطر المركزي. وهو جزء من رؤية بنك قطر للتنمية الهادفة إلى تطوير قطاع التكنولوجيا المالية في الدولة، والمساهمة في تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030. ويجمع المركز بين رجال الأعمال والمستثمرين والمبتكرين الموهوبين لتطوير تقنيات جديدة.

ويوفر المركز فرصا واعدة للمساهمة في التنويع الاقتصادي، وهو إحدى الركائز الأربع لرؤية قطر الوطنية 2030 التي تسعى إلى «تحويل قطر إلى مجتمع متقدم قادر على تحقيق التنمية المستدامة». وتماشيا مع استراتيجية التكنولوجيا المالية في قطر، أطلق المركز برنامجين: الأول حاضنة للشركات الناشئة المبكرة والثاني مسرّع للشركات الناشئة الناضجة ويركزان على مجالات حلول الدفع المالي، حلول الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتكنولوجيا المالية الإسلامية، والتكنولوجيا التنظيمية.

■ اختار مركز قطر للتكنولوجيا المالية 24 شركة من قطر وحول العالم للدفعة الأولى من برنامجي الحاضنة والمسرعة. ماذا تستفيد الدولة من هذه البرامج؟

تدعم استراتيجية التكنولوجيا المالية في قطر القطاع المتنامي في المنطقة وفي العالم، من خلال تطوير شراكات مع قادة الصناعة محليا وعالميا. ويهدف مركز قطر للتكنولوجيا المالية إلى تشجيع ودعم شركات التكنولوجيا المالية العالمية على تأسيس أعمالها في قطر وذلك ضمن إطار سعيه ليتبوأ مركز الريادة في المنطقة في هذا المجال. كما يوفر من خلال برنامجي «الحاضنة والمسرّعة» التابعين له، اللبنات الأساسية لبناء منظومة متكاملة للتكنولوجيا المالية على الصعيد المحلي، الأمر الذي يساهم في تسريع تطور قطاع التكنولوجيا المالية في البلاد. وتعد دولة قطر مركزا ماليا ورياضيا راسخا في المنطقة، ولديها إمكانية الوصول إلى الأسواق المجاورة التي تبلغ قيمتها 2,1 تريليون دولار. وضمن هذا الإطار، فتحت قطر أبوابها أمام الشركات الناشئة التي لديها حلول مبتكرة في التقنيات المالية مثل المدفوعات الإلكترونية، والبيتكوين، والعملات المشفرة، وأتمتة العمليات وغيرها من التقنيات.

■ كيف كان الإقبال على الطلبات للانضمام إلى برنامجي الحاضنة والمسرّعة؟ وماذا تستفيد الشركات؟

تلقى مركز قطر للتكنولوجيا المالية أكثر من 750 طلبا من شركات تكنولوجيا مالية ناشئة محلية ومن عدد كبير من دول العالم. وستحصل كل شركة تكنولوجيا مالية مشاركة، على الدعم المالي وعلى خدمات التوجيه والتدريب، وسيحصل المشاركون في البرنامجين على فرصة التعاون مع أكثر من 16 مؤسسة مالية، ومع الجهات المحلية المختصة بتنظيم الأنشطة المالية، فضلاً عن فرصة تمثيل مركز قطر للتكنولوجيا المالية في أبرز الفعاليات العالمية والتمكن من تطوير أعمالهم على مستوى عالمي.

عند نهاية البرنامجين، ستتم أيضا إحالة المؤهلين إلى مبادرة «ساندبوكس» الخاصة من مصرف قطر المركزي، إذ سيتلقون الدعم بشأن احتياجات الترخيص في قطر، والإعفاء من الرسوم عند التسجيل فضلاً عن فرصة الحصول على الترخيص من مركز قطر للمال.

■ من هم أبرز شركاء مركز قطر للتكنولوجيا المالية محليًا وعالميًا؟

يعمل مركز قطر للتكنولوجيا المالية باستمرار بالتعاون الاستراتيجي مع الجهات المعنية في مجال التكنولوجيا المالية بالإضافة إلى الشراكات مع مراكز تكنولوجيا مالية أخرى من سنغافورة، والمملكة المتحدة، وتركيا، والهند، ولبنان، وماليزيا، وليتوانيا، وأستراليا، ونيجيريا، والسويد. وتشمل قائمة شركاء المركز، كلاً من بنك قطر للتنمية، ومصرف قطر المركزي، ومركز قطر للمال، و«رنست ويونغ»، واللجنة العليا للمشاريع والإرث، و«فيزا»، و«ماستركارد»، و«مايكروسوفت»، و«مصرف قطر الإسلامي»، و«مصرف الريان»، و«بنك دخان»، وبنك قطر الدولي الإسلامي، وبنك الدوحة.

■ هل أثرت جائحة كورونا على استراتيجية قطر الوطنية للتكنولوجيا المالية؟

ساهمت جائحة كورونا في تسريع تبني التكنولوجيا المالية، وأدت إلى زيادة في وتيرة استخدام تقنيات الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت، وذلك ضمن إطار التدابير الوقائية المطبقة لتحصين العملاء.

وتمتلك قطر المقومات اللازمة التي تمكنها من المنافسة على موقع الصدارة، في ظل امتلاكها لمؤهلات التحول إلى مركز إقليمي للتكنولوجيا المالية.

أخبار

مصر تطرح أذون خزانة

قال البنك المركزي المصري الخميس إنه سيطرح في مزاد أذون خزانة مقومة باليورو بقيمة 690 مليون يورو لأجل عام واحد في التاسع من نوفمبر/ تشرين الثاني. ومن المقرر ترسية المزاد في العاشر من نوفمبر/ تشرين الثاني.

ارتفاع مؤشر مسقط

ارتفع المؤشر العام لسوق مسقط بنهاية تعاملات الخميس، آخر جلسات الأسبوع بنسبة 0,41 في المائة، عند مستوى 3550,55 نقطة، رابحاً 14,58 نقطة عن مستوياته في جلسة الأربعاء. ودعم المؤشر العام، الأداء الإيجابي لأسهم بالقطاعين المالي والخدمات، وصعد الأول بنسبة 0,49 في المائة؛ مع صدارة سهم الشرقية للاستثمار للرابحين بنسبة 3,08 في المائة. وارتفع كذلك مؤشر الخدمات 0,11 في المائة؛ بدعم عمانتل المرتفع 1,31 في المائة. وعلى الجانب الآخر، استقر مؤشر قطاع الصناعة دون تغير عن مستواه بنهاية جلسة الأربعاء. وارتفع حجم التداولات إلى 2,05 مليون سهم، مقابل 1,94 مليون سهم بالجلسة الماضية، وتراجعت قيمة التداولات إلى 395,23 ألف ريال، مقارنة بنحو 470,82 ألف ريال بجلسة الأربعاء.

العراق يؤكد الشراكة مع القطاع الخاص

أكدت وزارة التخطيط العراقية، الخميس، وجود توجه جدي لشراكة حقيقية وأساسية مع القطاع الخاص، في عملية التنمية الاقتصادية. وقال المتحدث باسم وزارة التخطيط العراقية عبد الزهرة الهنداوي لوكالة الأنباء العراقية «واع» إن «لدى الوزارة توجهات حثيثة لتفعيل وتحسين مستوى الإنتاج المحلي». وأضاف الهنداوي أن «هناك أموالاً كبيرة تذهب إلى الخارج لتغطية متطلبات الاستيراد». وتابع أن «القطاعين الزراعي والصناعي يمثلان مرتكزاً أساسياً من مرتكزات التنمية، وفي القطاع الزراعي هناك سياسات جيدة أثمرت تحسناً ملحوظاً في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يتضح من خلال تأمين مجموعة من المحاصيل الستراتيجية المهمة التي تمثل السلة الغذائية للمواطن، وهي أكثر من 26 منتجاً ومحصولاً زراعياً».

صعود أسعار الأغذية العالمية

صعدت أسعار الأغذية عالميا للشهر الخامس على التوالي، خلال أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بقيادة مجموعات الحبوب والسكر ومنتجات الألبان والزيوت النباتية، مع زيادة الطلب على الاستهلاك وتعطل بعض الإمدادات. وأورد تقرير صادر، الخميس، عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)، أن مؤشر أسعار الغذاء، ويقيس الأسعار الدولية للسلع الأكثر تداولاً، سجل 100,9 نقطة الشهر الماضي، بزيادة 3,1 في المائة عن سبتمبر/ أيلول و6 في المائة على أساس سنوي. ويراقب مؤشر (فاو) لأسعار الأغذية، متوسط أسعار التبادل التجاري في الأسواق العالمية لخمس مجموعات من السلع الغذائية الرئيسية، وهي: الحبوب، والزيوت النباتية، ومنتجات الألبان، واللحوم، والسكر. وارتفع مؤشر (فاو) لأسعار الحبوب بنسبة 7,2 في المائة مقارنة بالشهر السابق وبنسبة 16,5 في المائة عن قيمته في أكتوبر 2019. وكان الدافع وراء الارتفاع، هو أسعار القمح وسط تقلص توافر الصادرات، وسوء ظروف النمو في الأرجنتين واستمرار الطقس الجاف الذي يؤثر على زراعة القمح الشتوي في أوروبا وأميركا الشمالية ومنطقة البحر الأسود.

مال وسياسة

ساد الارتياح أسواق المال بعد اقتراب جو بايدن من الفوز برئاسة الولايات المتحدة. وعاد المستثمرون لشراء عملات الدول الناشئة بينما تراجع الدولار والنفط، وسط آمال بإقرار التحفيز المالي

الانتخابات الأميركية

المستثمرون يراجعون رهاناتهم على الدولار

لندن ـ **العربي الجديد**

راجع المستثمرون رهاناتهم على الدولار والذهب والنفط والأسهم التقنية، بعد اقتراب مرشح الحزب الديمقراطي جو بايدن من الأصوات المطلوبة للفوز برئاسة الولايات المتحدة. وارتفعت أسعار صرف العملات الناشئة مقابل الدولار، بينما كان اليوان الصيني أكبر المستفيدين. يأتي ذلك وسط توقعات محللين بأن الرئيس المتوقع جو بايدن سينتهج سياسة مرنة تتسم بالعقلانية في الصراع التجاري والتقني مع الصين. في هذا الشأن قال رئيس استراتيجية الاستثمار بمصرف «سيتي بنك» في آسيا، كين بينغ، في حال خسارة الرئيس دونالد ترامب، فإن سياسة الولايات المتحدة الخارجية والتجارية ستتسم بالمرونة، وهو أمر إيجابي لنمو الاقتصاد العالمي».

ووسط مناخ من الارتياح وسط المستثمرين، ارتفعت أسواق المال العالمية في التعاملات التي جرت ظهر الخميس، مع اقتراب مرشح الحزب الديمقراطي من الفوز برئاسة الولاية المتحدة، بعدما باتت تفصله أصوات قليلة من رقم «الكليات التصويتية» المطلوب للفوز والبالغ 270 صوتاً. وبنى المستثمرون في أسواق المال رهاناتهم، بعد يوم الأربعاء العصيب، على أساس أن مرشح الحزب الديمقراطي جو بايدن سيصبح رئيساً للولايات المتحدة خلال الأيام المقبلة.

ويأمل كبار المستثمرين أن يتمكن الحزب الديمقراطي كذلك من السيطرة على مجلس الشيوخ، وعلى الكونغرس، أو الجهاز التشريعي، أو الحكومة الفعلية في تمرير القرارات والتشريعات إلى جانب الرئيس. وفي حال حدوث مثل هذا الاحتمال، يرى محللون ماليون أن الرئيس المحتمل بايدن سيتمكن من إجازة حزمة تحفيز مالي لا تقل عن تريليوني دولار، بعد دخوله البيت الأبيض مباشرة في يناير/ كانون الثاني. وهي توقعات روج لها مصرف «غولدمان ساكس» المعروف بقربه من السلطات المالية بالولايات المتحدة. ويرى محللون أن التركيز في أسواق المال الأميركية ينصب حالياً على الحزمة المالية، وليس على مجلس الاحتياط الفدرالي» البنك المركزي الأميركي»، الذي أعلن أنه لن يخفض سعر الفائدة على الدولار خلال عامين على الأقل. ويحتفظ الحزب الديمقراطي حتى ظهر الخميس بأغلبيته في مجلس النواب، مع حاجته إلى 3 أصوات في مجلس الشيوخ للحصول على 51 صوتاً تؤهله للسيطرة على مجلس الشيوخ. ولا تزال أمام الحزب الديمقراطي خمس ولايات لم تعلن عن نتائجها بعد، وهنالك آمال كبيرة أن تكسبه هذه الولايات الأصوات المطلوبة للسيطرة على مجلس الشيوخ. وسط هذه التوقعات، ساد نوع من التفاؤل في أسواق المال والصرف الآسيوية التي كانت قلقة من احتمال فوز ترامب، بعد تقدمه في ولايات كبرى ورئيسية مساء الثلاثاء، إذ راجع المستثمرون استراتيجياتهم الاستثمارية مرة ثانية. وعاد الرهان في أسواق الصرف على شراء العملات الناشئة وبيع الدولار التي تشير التوقعات إلى أنه سيخسر أكثر في حال فوز جو بايدن بالرئاسة الأميركية. وحسب بيانات رويترز، تراجع الدولار إلى أدنى مستويات له في أكثر من عامين مقابل اليوان في تعاملات آسيا، كما هبط أمام عدة عملات آسيوية. وتراجع كذلك الجنيه الإسترليني مقابل كل من الدولار واليورو، بعد صدور تقارير عن أن بنك إنكلترا المركزي يدرس قراراً بخفض أسعار الفائدة إلى أقل من الصفر. واستفادت عملات الأسواق الناشئة مثل الرنجيت الماليزي والروبية الإندونيسية مقابل الورقة الخضراء، الدولار. وارتفع اليوان لفترة وجيزة في المعاملات الداخلية إلى أعلى مستوى في أكثر من عامين عند 6,6381 دولارات، مواصلاً مكاسبه في الفترة الأخيرة، إذ أصبحت العملة الصينية تحظى بإقبال كبير وسط توقعات لمستقبل علاقات أفضل بين واشنطن وبكين.

وفي أسواق تراجعت أسعار النفط الخميس، على أساس أن الولايات المتحدة ربما ستعود لاتفاقية المناخ وتنفيذ استراتيجية «الطاقة النظيفة» التي وعد المرشح بايدن باستثمار 1,7 تريليون دولار فيها خلال السنوات المقبلة. ويحسب تقدم بايدن في الرهانات الاستثمارية ضد الصناعة النفطية في أميركا، وبالتالي يحسب من العوامل السالبة على صعيد الطلب والأسعار النفطية.

وفي اليابان، التي تغلق أسواقها مبكرة قبل فتح الأسواق الأميركية والآسيوية، صعدت الأسهم اليابانية إلى أعلى مستوى في أكثر من عامين أمس الخميس، مدعومة بمكاسب «وول ستريت»، فيما لا تزال الأنظار متجهة إلى الإحصاء النهائي للأصوات في انتخابات الرئاسة الأميركية. لكن احتمال امتداد الانتخابات المثيرة للجدل لا يزال قائماً بعدما تحركت حملة ترامب لرفع دعاوى قضائية والمطالبة بإعادة إحصاء الأصوات في عدة ولايات.

وفي أوروبا، بلغت الأسهم الأوروبية قمة أسبوعين أمس الخميس، مدعومة بمجموعة من نتائج الأعمال القوية ومزيد من التحفيز للاقتصاد البريطاني وصعود وول ستريت. وكانت أوروبا، وخاصة ألمانيا، من أكثر التكتلات الاقتصادية الحذرة من تقدم دونالد ترامب في بعض الولايات الكبرى يوم الثلاثاء. وفي خامس يوم له من المكاسب المتواصلة ارتفع المؤشر ستوكس 600 الأوروبي واحدا بالمئة ليبلغ أعلى مستوياته منذ 20 أكتوبر/تشرين الأول، مع عودة أسهم التكنولوجيا لتصدر المكاسب. وربح المؤشر فايننشال تايمز البريطاني 0,6 بالمئة، بعد أن رفع بنك إنكلترا المركزي بصورة فاقت التوقعات حزمته التحفيزية لشراء السندات بمقدار 150 مليار جنيه إسترليني (195 مليار دولار).

متعاملون يسوف طوكيو للوراق المالية (Getty)

اليوان واصل الارتفاع مع احتمال عودة المرونة التجارية

ارتفاع أرباح جنرال موتورز

ارتفعت أرباح شركة «جنرال موتورز» وإيراداتها بأكثر من توقعات المحللين خلال الربع الثالث من العام الجاري، بدعم من تعافي الطلب في الصين والولايات المتحدة. وصعدت أرباح «جنرال موتورز» إلى 4,05 مليارات دولار (نحو 2,78 دولار للسهم) خلال الربع الثالث، مقارنة بـ2,35 مليار دولار (1,60 دولار للسهم) خلال الفترة نفسها العام الماضي. وبلغ نصيب السهم من الأرباح المعدلة مستوى 2,83 دولار، وهو أعلى من توقعات المحللين عند 1,38 دولار.

خسارة ترامب تضعه أمام قضايا مالية مكلفة

ترامب ربما سيتشبث برئاسة الولايات المتحدة الى آخر لغرة قانونية (Getty)

من المتوقع أن يواجه الرئيس دونالد ترامب في حال خسارته للانتخابات الرئاسية مجموعة من القضايا المالية المكلفة

لندن ـ **العربي الجديد**

تحولت خسارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لانتخابات الرئاسية إلى هاجس مالي، إذ إنه سيخسر الحصانة التي يمنحه إياه منصب الرئاسة والتي تحميه من الملفات القضائية التي تلاحقه والتي تدور حول قضايا احتيال وتزوير ضريبي وحالات إفلاس وغيرها. ووفقاً لصحيفة «نيويورك» فإن هنالك عشر قضايا مدنية خطيرة قد يواجهها، كما أنه في حال فوزه قد يعمل على تحقيق العفو عن متهمين في قضايا قد تورطه وتجر عليه ملاحقات قانونية واسعة.

تشرح مجلة «نيويوركر» الأميركية أن ترامب نجا خلال فترته الرئاسية من حوالي أربعة آلاف دعوى قضائية، بينها ست دعاوى تتعلق بحالات إفلاس ترتبط بشركاته. وفي الوقت الحالي، فإن هناك تحقيقين في نيويورك قد يكون كل منهما مدخلاً ملاحقة قانونية، وهما تحقيق جنائي أطلقه مدعي عام مانهاتن سايروس فانس، ويدور حول تهم بشأن تزوير ضريبي وعمليات احتيال على شركات التأمين وتلاعب بالسجلات المحاسبية. أما الاتهام الثاني، حسب المجلة الأميركية ذاتها، فهو تحقيق مدني أطلقته المدعية العامة في ولاية نيويورك ليتيسيا جيمس حول شبهات بشأن كذب مؤسسة ترامب في شأن حجم أصولها للحصول على قروض وامتيازات ضريبية من السلطات الضريبية. وفي كلتا القضيتين، تقع السلطات القضائية للمدعين العامين خارج النطاق الفيدرالي، وهو الأمر الذي يعني أن أي لوائح اتهام أو إدانات ناتجة من التحقيقات ستكون خارج نطاق العفو الرئاسي، هذا بخلاف النفقات الهائلة للقضايا التي سيتعين على ترامب دفعها.

ويرفض الرئيس ترامب بشكل مطلق الإعلان عن حجم ثروته، كما أنه لم يعلن إلا عن مبلغ 750 دولاراً دفعه كضرائب عن عام 2017، لكنه أكد أنه دفع ملايين الدولارات كضرائب عن دخله وممتلكاته، فيما كان من بين وسائل التلاعب اقتطاع مبلغ 70 ألف دولار من الضرائب عبارة عن قيمة نفقات تصفيف شعره. وعلى الرغم من أن القانون الأميركي لا يلزم الرؤساء بالإعلان عن سجلاتهم الضريبية، إلا أنه من الناحية الأخلاقية فإن كل رؤساء الولايات المتحدة يكشفون عن سجلاتهم الضريبية وثرواتهم حتى يصبحوا قدوة للمواطن الأميركي.

ووفقاً لتقرير صدر أخيراً عن صحيفة «نيويورك تايمز»، يتعين على ترامب، سواء تمت إعادة انتخابه أم لا، الوفاء بالمواعيد النهائية لسداد أكثر من ثلاثمائة مليون دولار من القروض التي ضمنها شخصياً، وجزء كبير من هذا الدين مستحق لدائنين أجانب مثل دويتشه بنك. وفي حال لم يتمكن ترامب من الدفع فإنه سيكون في مأزق.

وفي ذات الشأن، تقدر صحيفة «فاينانشيال تايمز» أن نحو تسعمائة مليون دولار من ديون ترامب العقارية ستستحق في غضون السنوات الأربع المقبلة. ويأتي استحقاق هذه الديون في الوقت الذي دخل ترامب في نزاع مع دائرة الضرائب الأميركية بشأن حسم طالب به في نماذج ضريبة الدخل الخاصة به، وقد يكلفه صدور حكم ضده في هذا الملف الضريبي نحو مائة مليون دولار إضافية.

وكانت صحيفة «نيويورك تايمز» قد نشرت تقريراً استقصائياً مطولاً في نهاية سبتمبر/أيلول الماضي قالت فيه، إن أكثر من 200 شركة ومجموعات أعمال وحكومات أجنبية استفادت من رئاسة ترامب وإدارته خلال السنوات الماضية. وذكرت أن هذه الشركات والحكومات منحت المنتجعات والفنادق التي يملكها ترامب وعائلته صفقات تجارية في مقابل الحصول على خدمات منه ومن إدارته في مرحلة توليه رئاسة الولايات المتحدة الأميركية.

ووفق التقرير فإنه «خلال العامين الأولين من دخول ترامب إلى البيت الأبيض دفع 60 زبوناً نحو 12 مليون دولار للأعمال التجارية التي تملكها عائلة ترامب، وأن هؤلاء الزبائن حصلوا على خدمات لمصالحهم من الحكومة الأميركية ومن الرئيس نفسه. وفي رد على التهم التي أثارتها صحيفة «نيويورك تايمز»، قال المتحدث باسم البيت الأبيض جود دير إن «الرئيس حوّل إدارة أعماله التجارية الناجحة وتسييرها اليومي إلى ولديه».

من جانبها، قالت صحيفة «وول ستريت جورنال»، في تقرير سابق، إن شركات ترامب تواجه ضغوطاً صعبة في الحصول على قروض بشروط ميسرة، وربما تجبرها هذه الصعوبات المالية على بيع جزء من الأصول للحصول على السيولة اللازمة لتغطية التزاماتها المالية.

لم يعلن ترامب سوى عن 750 دولاراً دفعها كضرائب في 2017

أوروبا تواجه كارثة الانكماش والديون

بروكسل ـ **العربي الجديد**

تواجه منطقة اليورو وضعا اقتصادياً كارثياً جراء وباء كوفيد-19 مع تسجيل انكماش كبير وارتفاع هائل في الديون فيما الانتعاش سيكون أدنى من المرتقب، بحسب توقعات المفوضية الأوروبية الصادرة الخميس، والتي لا تشير إلى خروج سريع من الأزمة.

وترقبت المفوضية في توقعاتها الاقتصادية الأخيرة تراجع إجمالي الناتج الداخلي لمنطقة اليورو بنسبة 7,8 في المائة عام 2020. وهذا الانكماش أدنى من نسبة 8,7 في المائة التي كانت متوقعة هذا الصيف، لكن الانتعاش المرتقب العام المقبل بنسبة 4,2 في المائة سيكون أيضا أدنى بكثير من نسبة 6,1 في المائة المتوقعة بالأساس. ومرد هذا الوضع بحسب نائب رئيس المفوضية فالديس دومبروفسكيس هو «الموجة الثانية من الوباء» التي «تقضي على آمالنا بانتعاش سريع». وترى المفوضية في الوقت الحاضر أن الاقتصاد «سيعود إلى مستوى ما قبل الوباء بالكاد عام 2022»، لكنها تشير إلى أن «نسبة الغموض المرتفعة» التي لا تزال تحيط بالاقتصاد تطرح «مخاطر بتدهور» أفاقه. وهي ترجح بالتالي عودة الوضع إلى طبيعته عام 2023.

وبين عوامل الغموض هذه وضع العلاقات التجارية المقبلة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، في وقت تجد لندن وبروكسل صعوبة في التوصل إلى اتفاق يدخل حيز التنفيذ العام المقبل. ورأى دومبروفسكيس أن ذلك «ينعكس بوضوح» على آفاق اقتصاد الاتحاد الأوروبي.

وتنطلق المفوضية في توقعاتها من مبدأ أن المفاوضين لن يتمكنوا من التفاهم حول اتفاق تبادل حر. وإن كان الانكماش سيحل على اقتصاد جميع دول منطقة اليورو الـ19، فإن أشاره ستكون أشد على إسبانيا (-12,4 في المائة) وإيطاليا (9,9 في المائة) وفرنسا (9,4 في المائة).

أما ألمانيا، القوة الاقتصادية الأولى في المنطقة، فتمكنت من تقليص حجم التراجع مع توقع اقتصار الانكماش فيها على 5,6 في المائة عام 2020. وحملت هذه الصعوبات الاقتصادية الدول الأعضاء على الإنفاق بشكل طائل دعما للاقتصاد، ما انعكس على العجز في ميزانياتها العامة مع توقع اتساعه ليتخطى حتى 10 في المائة في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وبلجيكا خلال العام الجاري. ومن المتوقع بالتالي أن ترتفع ديون الدول الأعضاء عام 2020 لتتخطى 100 في المائة من إجمالي الناتج الداخلي في منطقة اليورو بصورة إجمالية.

وسيكون مستوى المديونية مرتفعا بصورة خاصة في اليونان (207,1 في المائة عام 2020) وإيطاليا (159,6 في المائة). أما في فرنسا، فسيصل الدين إلى 115,9 في المائة من إجمالي الناتج الداخلي في 2020 على أن يواصل الارتفاع في 2021 و2022.

وأظهرت بيانات الخميس تراجع مبيعات التجزئة في منطقة اليورو بأكثر من المتوقع في سبتمبر/ أيلول بسبب انخفاض المشتريات في كل الفئات. وتراجعت مبيعات التجزئة اثنين في المائة على أساس شهري في سبتمبر/ أيلول، بينما سجلت زيادة 2,2 في المائة على أساس سنوي، وهو ما يقل عن توقعات الاقتصاديين بانخفاض شهري واحدا في المائة وزيادة سنوية 2,8 في المائة.

ديون دول منطقة اليورو تتخطى 100% من الناتج الإجمالي

الجائحة تزيد الكماش الاقتصادات (آلان جوكارد/ فرانس برس)

رؤية

إدارة الدورة الاقتصادية بدول الخليج

خالد بن راشد الخاطر

في دول الخليج، هناك اعتماد كامل على النفط، وفشل في التنويع، فشل في التنبؤ، ضعف في التحوط، فشل في إدارة الدورة الاقتصادية (النفطية)؛ لا شفافية، لا رقابة، لا محاسبة، لا مسؤولية، بل سياسات ردود فعل توسعية إسرافية مع الفوائض، وانكماشية تقشفية وضريبية مع الركود، ما يطيل ويعمق أمد الركود. فدول مجلس التعاون تستخدم نصف سياسة مالية، وهي سياسة الإنفاق الحكومي في رد فعل موافق للدورة النفطية، أي توسع في الإنفاق مع الرواج وتقشف مع الانكماش، بينما تبقى السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف معطلتان بسبب الربط بالدولار، وهذا يضع ضغوطات على الاحتياطيات ويؤجج وضع الدورة الاقتصادية، أي يعمق الانكماش مع الركود، ويرفع التضخم في الرواج. إن ضيق حيّز السياسات بسبب ربط عملات دول مجلس التعاون بالدولار، يضع، من جهة، ضغوطا كبيرة على الاحتياطيات والصناديق السيادية للتعويض عن فشل السياسات في إدارة الدورة النفطية، ومن جهة أخرى يشكل ذلك عبئا إضافيا على الاحتياطيات لتثبيت أسعار الصرف، في حين المطلوب هو مزيج مرن ومعاكس للدورة النفطية من السياسات الثلاث: المالية، والنقدية، وسعر الصرف. فمرونة سعر الصرف تساعد على امتصاص صدمات النفط وتنويع الاقتصاد، وتحرير السياسة النقدية، بحيث توجه نحو إدارة الدورة الاقتصادية المحلية، بينما يؤدي ربط العملات إلى شل السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، وإبقاء الاحتياطيات عرضة للاستنزاف، والعملات عرضة للمضاربات أثناء الأزمات الاقتصادية والسياسية الحادة. إن السماح لسعر الصرف بالانخفاض والارتفاع مع سعر النفط، يساعد على مواجهة تحديات الإنفاق العام عند انخفاض مداخيل النفط، وخفض معدلات التضخم عند ارتفاعها.

الروبل الروسي مقابل الريال السعودي

أعطى تعويم الروبل الروسي روسيا أفضلية على السعودية ودول الخليج في امتصاص صدمات النفط وتحمل انخفاضه لفترات أطول. ولو طال أمد الحرب النفطية بين روسيا والسعودية، لكان الخاسر الأكبر فيها هو السعودية. فروسيا تعلمت من تجارب انهيارات أسعار النفط السابقة، وعومت عملتها، في حين هناك إيمان شبه أعمى في دول مجلس التعاون بأن الربط بالدولار صالح لكل زمان ومكان. فالدول ذات أسعار الصرف الثابتة تواجه تحديات أكبر في الإنفاق العام بسبب انهيار أسعار النفط، فإما أن تخفض الإنفاق، أو تسحب من الاحتياطات أو تقترض (لتمويل العجوزات)، والتي لا تستطيع فعل أي من ذلك ستكون في وضع صعب وستواجه تحديات كبيرة. إن ربط العملات يضع تحديات مضاعفة على دول المجلس. فمن جهة تُستنزف الاحتياطيات للتعويض عن فشل السياسات النقدية وسعر الصرف في مواجهة انهيار أسعار النفط، بسبب الشلل الذي يحدثه ربط العملات، ومن جهة أخرى يتم تحييد جزء كبير من الاحتياطيات جانبا للدفاع عن أسعار الصرف الثابتة. ومستويات الاحتياطيات من الصرف الأجنبي منخفضة في البحرين (على وجه الخصوص)، ما يهدد بضغوطات على الدينار البحريني مجددا، وبأزمة سعر صرف ربما تطاول سلطنة عمان لتشابه الظروف. حينها تكون العدوى قابلة لتطاول أعضاء آخرين في منظومة الربط الخليجية بالدولار، كالسعودية مثلا.

الصناديق الخليجية الأقل شفافية

إن التطور الوحيد الذي حققته دول المجلس منذ طفرة النفط الأولى في سبعينيات القرن الماضي هو في جانب بناء صناديق التحوط (السيادية)، ولكن هذا لا يكفي. فستتآكل هذه الاحتياطيات في ظل الفشل في التنويع، وفي إصلاح هيكل إدارة الاقتصاد الكلي، بتبني نظام سعر صرف وسياسة نقدية أكثر مرونة، ويسمح بتوجيههما نحو إدارة الدورة النفطية وتنويع الاقتصاد المحلي.

ولا تزال الصناديق السيادية الخليجية بحاجة للكثير من الإصلاح والتطوير. فهي الأقل شفافية حول العالم، إذ لا يعرف ما يدخلها ولا ما يخرج منها، ولا كيف تدار، ولا تخضع لمعايير المحاسبة والمسؤولية، كما أن أحجامها أصغر مما يفترض أن تكون عليه مقارنة بالمداخيل الهائلة التي تحققت لدولها خاصة أثناء الطفرة النفطية الأخيرة.

لماذا فشل التنويع الاقتصادي؟

فشلت دول الخليج في تنويع اقتصاداتها (عبر الطفرات النفطية المتعاقبة) لسببين: الوفرة الاقتصادية (الموارد الطبيعية الهائلة)، والكلفة السياسية. فالتنويع الاقتصادي قرار سياسي وليس اقتصاديا، وله متطلبات (إصلاحات) اقتصادية وكلفة سياسية، ولذلك هو بحاجة لإرادة سياسية جازمة. وعملية تنويع ناجحة ستقوض نموذج النمو الريعي الخليجي القائم على استقطاع الريع وإعادة توزيعه بما يتسق وتعظيم فرص البقاء في السلطة، وسيشكل ذلك تهديدا للنظام السياسي القائم للدولة الريعية الخليجية. فالتنويع ضد طبيعة الدولة الريعية الأوتوقراطية، لأنه يجردها من أهم مقومات بقائها وهي آلية توزيع الريع. ولن تنوع الدولة الريعية إلا مجبرة، أي عند كساد أو نضوب مواردها الطبيعية، أو لتحولات اقتصادية أو سياسية ضاغطة.

دورس في الرؤية والقيادة من قصة يوسف

إن أول شرط للقيادة وصنع السياسة هو توفر الرؤية. فلا بد أن تتوفر لدى صانع السياسة القدرة على تكوين رؤية مستقبلية، واستشراف لما يمكن أن يكون عليه المستقبل، ووضع سيناريوهات بأسوأ الاحتمالات لأزمات مستقبلية والإعداد لها بوضع الحلول المناسبة استباقيا. فهذه هي وظيفة الدولة. وهذا يتطلب كفاءات قيادية وإدارية خلاقة مبدعة تستطيع تكوين رؤى مستقبلية، ورسم وتنفيذ سياسات سليمة بناء عليها.

فيجب أن تتوفر في من يقومون على الخدمة العامة والقطاع العام، من وزارات ومؤسسات، ووزراء، ومسؤولين، القدرة على تكوين رؤى لقطاعاتهم واستشراف ما سيكون عليه المستقبل في مجالاتهم، ووضع الخطط المناسبة استباقيا للتحولات والأزمات المقبلة. وهذا يتطلب كفاءات قيادية تستطيع استشراف المستقبل وتصميم السياسات المناسبة، وكفاءات إدارية تستطيع تنفيذها. وقد يجمع صانع السياسة بين الاثنين كما فعل يوسف، أي بين التصميم والتنفيذ.